Munich Personal RePEc Archive

# The African Continental Free Trade Area: How can the Algerian economy maximize its benefits?.

Benzarour, Choukri

algiers university 3

2024

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/121385/
MPRA Paper No. 121385, posted 11 Jul 2024 13:25 UTC

# منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: كيف يمكن للاقتصاد الجزائري تعظيم الاستفادة منها؟

# The African Continental Free Trade Area: How can the Algerian economy maximize its benefits?.

**د. بن زعرور شكري،**

**مدير تنظيم وتأطير المهن وحرف الصناعة التقليدية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية-الجزائر**

cbenzarour@hotmail.fr

**ملخص:**

**انظمت الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) والتي تعد واحدة من أكبر الأسواق المشتركة في العالم. تهدف هذه الورقة لاستكشاف العقبات التي تواجه اقتصادها وتعرقل استفادته من مكاسبها كما تلقي الضوء على التدابير التي يمكن للجزائر اتخاذها كي تحقق الاهداف المرجوة من الانضمام للمنطقة والمتعلقة بالتنمية الشاملة والتصنيع والتنويع الاقتصادي وترقية الصادرات.**

**الكلمات المفتاحية:** الجزائر، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تعظيم الاستفادة.

## Abstract :

Algeria has joined the African Continental Free Trade Area (AFCFTA), one of the largest common markets in the world. The aim of this paper is to examine the obstacles facing its economy and preventing it from benefiting from these advantages. It also highlights the measures that Algeria can take to achieve the desired objectives of joining ZLECAF, which are related to overall development, industrialisation, economic diversification and export promotion.

**Keywords :** Algeria, African Continental Free Trade Area, Maximising Benefit.

**مقدمة**

في عالم التكتلات الاقتصادية لا يمكن للاقتصاد الجزائري ان يشتغل بكفاءة بمعزل عن الاقتصادات الأخرى. إن غياب الجزائر عن المحافل المتعددة الأطراف يلحق ضررا بالغا بمصالحها الاقتصادية وصورتها الدولية. ولا يوجد تفسير مقبول لعدم تمكن الجزائر من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. بطبيعة الحال، فإن مثل هذا الوضع يوحي ضمنا بأن قبول قواعد الاتفاقيات التجارية الدولية من شأنه أن يضر بمصالح الاقتصاد الجزائري وتنميته الاقتصادية والاجتماعية.

يبدو أن الاقتصاد الجزائري خاض تجربة مريرة مع الاتفاقات التجارية الدولية. لم تكن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في صالح الجزائر، خسائر ضريبية تتجاوز ملياري دولار واستحالة فعلية لوضع المنتجات الجزائرية في أوروبا. ولم يزل الخبراء يطالبون بوقف اختياري للاتفاق قد يسمح للشركات الجزائرية بالتأقلم، بحجة أن اتفاقية الشراكة غير متوازنة. ناقشت الجزائر مع شريكها خلال الدورة الـ 12 لمجلس الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي جرى في ديسمبر 2020 اجراءات مراجعة الاتفاق على اساس "التوازن" بين الطرفين. وقد اتخذت السلطات العمومية

[1] قرار تقييم الاتفاق ومراجعته بمجلس الوزراء المنعقد في 30 أكتوبر 2022 وفق "نظرة سيادية ومقاربة (رابح . رابح)"، على أن تراعي عملية إعادة التقييم هذه مصلحة المنتج الوطني لخلق نسيج صناعي ومناصب شغل. على مدى 10 سنوات-2005) (2015 لم يبلغ اجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الاوروبي، الشريك الأول للبلاد، 14 مليار دولار خلال هذا العقد، في حين أن اجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي قدرت بـ 220 مليار دولار بمعدل سنوي قدره 22 مليار دولار. وفضلا عن ذلك، خلف الاتفاق عجزا يفوق 700 مليار دج من الإيرادات الجمركية الجزائرية خلال نفس الفترة.

في ظل هذا الوضع الاقتصادي، تستنفر الجزائر اقتصادها ومؤسساتها الإدارية والاقتصادية للولوج في منطقة تبادل حر جديدة تخص هذه المرة القارة الافريقية بأكملها. وتعتزم الجزائر القيام بدور أساسي، وقبل كل شيء، الاستفادة من إمكانات عضويتها في زليكاف، التي تمثل سوقا ضخمة وتوفر فرصا كبيرة للتبادلات البينية. ويدخل انضمام الجزائر لهذه المنطقة ضمن السياسات العامة للحكومة تطبيقا للالتزام رقم 24 لرئيس الجمهورية الذي يهدف إلى إنشاء نظام متماسك ومراقبة السياسة التجارية للانفتاح على الاقتصاد العالمي. في الوقت الذي لا تتجاوز التجارة البينية للجزائر مع الدول الافريقية 5 بالمائة من تجارتها الخارجية، ها هي بوصلتها تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات. يمكن لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية أن تكون قاطرة لتدعيم التجارة الخارجية وإيجاد مكانة للمنتجات المحلية من المواد الغذائية، التحويلية ومواد شبه الطاقوية والتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية داخل أسواق القارة.

بالمقابل، في حالة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، تواجه الجزائر تحديات إضافية مرتبطة بوجود عددٍ من الاقتصادات الكبيرة القوية لبعض الدول الافريقية، ومنها مصر وجنوب افريقيا وكينيا ونيجيريا. إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة دول شمال إفريقيا من شأنه أن يضيف بعدًا أكثر تعقيدًا للوضع الاقتصادي والجغرافي والسياسي. ولعل أهم التحديات التقليدية يتمثل في التنافس على الأسواق نفسها — نظرًا لأن هيكل الاقتصادي شديد التشابه – قد ينطوي على مخاطر محتملة. كما أن اهتمام الدول الافريقية القوية اقتصاديا ببلدان أفريقيا جنوبي الصحراء يرتفع بشكل سريع على جبهتي التجارة والاستثمار، مما قد يشكّل تحديًا للجزائر في المستقبل القريب. كما أن اقتصاد الجزائر سيكون في مواجهة اقتصادات دول افريقية تمرست على أسواق جهوية مشتركة ضمن 12 تكتلا اقتصاديا في أفريقيا، تربط دولها اتفاقات ومزايا تفضيلية خاصة.

وعلى صعيد آخر، من الجدير بالذكر أنه من غير المتوقع أن تعزز السوق الإفريقية الواسعة الصادرات الجزائرية بالوتيرة المتصورة. ويظهر واقع الاقتصادات الافريقية، على الرغم من اتساعها وضخامة حجمها، لا تزال تعاني من عدد كبير من إخفاقات السوق المرتبطة بضعف البنية التحتية، ومرافق النقل المحدودة، والدول غير الساحلية، والأنظمة المصرفية الضعيفة، وانتشار الحواجز غير الجمركية. وبقدر ما يكتسي هذا التحول نحو المنطقة الأفريقية أهمية كبيرة للتجارة الخارجية الجزائرية، وبقدر اعتباره خيارا إستراتيجيا، وفرصة من أجل تنويع الصادرات، الا أن أسئلة جوهرية تطرح حول جاهزية الاقتصاد الجزائري والارضية المؤسسية المصاحبة له.

وليس من المتوقع أيضا أن تحقق الجزائر كامل أهدافها الاقتصادية في أفريقيا، لأن المنطقة محل صراع هادئ بين الدول القوية، على غرار الدول الأوربية والولايات المتحدة الأميركية ثم الصين، وحتى دول نامية مثل تركيا والبرازيل.

في سياق هذا الشد والجذب بين ما ترغب الجزائر في تحقيقه وبين العوائق الشديدة التي تقلل المكاسب، ما هي التوجهات الاستراتيجية التي يمكن أن تتبناها الجزائر لتعظيم مزايا انضمامها لمنطقة التبادل الحر القارية الافريقية؟

تهدف هذه الورقة لاستكشاف العقبات التي تواجه اقتصاد الجزائر وتعرقل استفادته من مكاسب هذه المنطقة الحرة ومن ثم تحديد التدابير التي يمكن اتخاذها كي تتحقق الاهداف المرجوة من الانضمام من حيث التنمية الشاملة والتصنيع والتنويع الاقتصادي وترقية الصادرات.

وقد تم هيكلة هذه الورقة في ثلاثة أقسام رئيسية، بالإضافة الى مقدمة وخاتمة. يستعرض القسم الأول بعض العناصر الأساسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والاهداف المرجوة منها والبروتوكولات المكونة لها والتحديات التي تواجهها. أما القسم الثاني فيتناول وضعية انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الافريقية لاسيما في مجالي تجارة السلع والخدمات. أما القسم الأخير، فخصص لاستكشاف شروط تعظيم الاستفادة من منطقة التبادل الحر الافريقية.

## I. عرض منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) أحد المشاريع الرئيسية لأجندة 2063[2] لإطار التنمية في أفريقيا. خلال الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2012، تم التوافق على إنشاء منطقة تجارة حرة قارية أفريقية. وقد تم اعتماد قرار إنشاء هذه المنطقة وخطة عمل لتعزيز التجارة البينية الأفريقية كمبادرة رئيسية من شأن تنفيذها أن يعزز تنمية النمو الاجتماعي والاقتصادي.

توضح وثيقة (**الاتفاق المؤسس للمنطقة**)[3] دوافع انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حين تضع في الاعتبار التطلعات الواردة في أجندة 2063 والرامية إلى إنشاء سوق قارية مع حرية تنقل الأشخاص، ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات، باعتبارها أمورا حاسمة لتعميق التكامل الاقتصادي، وتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والتصنيع والتحول الاقتصادي الهيكلي؛

وينص الاتفاق المؤسس للمنطقة على الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيما يلي:

أ. خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063؛ ب. خلق سوق محررة للسلع والخدمات؛ ج. تسهيل الاستثمارات البينية؛ د. إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قار وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛ هـ. تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف؛ و. تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية؛ ز. تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

عمليا، تسعى المنطقة لتحقيق الأهداف المحددة التالية: ا. الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع؛ ب. التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات؛ ج. التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛ د. التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة؛ هـ. التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة؛ و. إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛ و ز. إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريته.

تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 21 مارس 2018 في كيجالي، رواندا. دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، سنة وشهر واحد بعد توقيع المعاهدة، بعد التصديق عليها من قبل 22 دولة –الحد الأدنى المطلوب لدخول المعاهدة حيز التنفيذ (المادة 23، الاتفاق المؤسس للمنطقة).

وتم إطلاق الآليات التنفيذية التي تحكم التجارة بموجب نظام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في نيامي، النيجر في يوليو 2019. تشمل الآليات التنفيذية في "قواعد المنشأ"، و"قوائم الامتيازات الجمركية في تجارة السلع"، و"الآلية الإلكترونية لرصد وإزالة الحواجز القارية غير الجمركية"، و"المنصة الأفريقية للمدفوعات والتسويات الرقمية (Papss)" و"مرصد التجارة الأفريقية". وسيكون لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية "مجلس وزراء" خاص بها، يتألف من وزراء التجارة الأفارقة، المسؤول عن ضمان تنفيذ الاتفاقية.

وكان من المقرر أن تبدأ التبادلات في 1 يوليو 2020، ولكن تم تأجيلها لمدة ستة أشهر بسبب جائحة كوفيد–19. وعليه، بدأت التجارة بموجب نظام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 1 يناير 2021.

تشمل بروتوكولات اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ما يلي: بروتوكول التجارة في السلع، بروتوكول التجارة في الخدمات، بروتوكول القواعد والإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات، بروتوكول الاستثمار، بروتوكول حقوق الملكية الفكرية، بروتوكول سياسة المنافسة.

**قواعد المنشأ** (Rules of Origin)[4]، الملحق الثاني من بروتوكول التجارة في السلع، يعد جزءًا أساسيًا من آليات عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، تمنح الدول الأطراف أفضليات تعريفية للسلع (المادة 13، بروتوكول التجارة في السلع) التي تلبي معايير منشأ معينة. الغرض من هذه القواعد هو التأكد من أن السلع التي تدخل دولة معينة من دولة عضو أخرى داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد تم تصنيعها أو إنتاجها بالفعل بمحتوى محلي كافٍ للتأهل للحصول على معاملة تعريفية تفضيلية. وبدون مثل هذه القواعد، سيكون من الصعب على الدول الأطراف حماية إنتاجها المحلي وصناعاتها المحلية التنافسية ضد المنافسة من الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

**الامتيازات الجمركية** (Tariff concessions): يتضمن الاتفاق تحرير الرسوم الجمركية بنسبة 90%. ويضع الاتفاق 7٪ إضافية "للمنتجات الحساسة" التي يجب تحريرها على مدى 10 سنوات مع فترة انتقالية مدتها 5 سنوات. سيتم دعم هذا الاجراء من خلال البوابة الإلكترونية لتجارة السلع في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيث ستقوم الدول الأعضاء بتحميل عروض التعريفات الجمركية الخاصة بها والتي تغطي 90 ٪ من خطوط التعريفة.

ويتم التمييز بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى في المفاوضات التعريفية[5]. أمام البلدان الأقل نمواً 10 سنوات لتحقيق التحرير بنسبة 90%، في حين أن البلدان الأخرى لديها 5 سنوات. وتنقسم نسبة الـ 10٪ المتبقية من خطوط التعريفة إلى فئتين. يمكن تصنيف 7% منها على أنها منتجات حساسة، ويمكن استبعاد 3% من الخطوط التعريفية من التحرير بالكامل. وأمام أقل البلدان نمواً 13 عاماً لإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة، ويجوز لها الاحتفاظ بتعريفاتها الحالية خلال السنوات الخمس الأولى، مع تحميل عملية التحرير خلال السنوات الثماني المتبقية. أمام البلدان الأخرى 10 سنوات لإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة، وقد تحتفظ أيضاً بالوضع الراهن، مع بدء التحرير في العام السادس. ويجوز لكل من البلدان الأقل نمواً وغير الأقل نمواً أن تستبعد 3% من بنود التعريفات الجمركية، لكن المنتجات المستبعدة لا يجوز أن تمثل أكثر من 10% من إجمالي تجارتهم.

تعمل **أداة التفاوض عن بعد الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** على تيسير المفاوضات بشأن تحرير التعريفات الجمركية بين الدول الأطراف والاتحادات الجمركية أو التجمعات الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ كما تسمح بتوفير الأدوات اللازمة لضمان الجودة الفنية للعروض المقدمة؛ وزيادة الشفافية مع الحفاظ على السرية؛ وتوفير أدوات للتفاعل المباشر للمستخدمين ومجموعات التفاوض.

تضمن **الآلية القارية عبر الإنترنت لرصد الحواجز غير التعريفية والإبلاغ عنها وإزالتها** مراقبة الحواجز غير الجمركية بهدف ضمان إزالتها.

عملت منظمة الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي على تطوير وتنفيذ آلية قارية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها[6]. منذ يناير 2020، يمكن لأي شخص الإبلاغ عن عوائق غير تعريفية للتجارة البينية الأفريقية من خلال المنصة الإلكترونية على

tradebarriers.africa. يتيح الموقع الإلكتروني البسيط وسهل الاستخدام للمتداولين الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية التي يواجهونها عند التداول داخل أفريقيا. وقد التزمت الحكومات من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالاستجابة وإزالة الحواجز. الالية مفتوحة للقطاع الخاص، اذ يمكن لأي شركة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، التسجيل والإبلاغ عن العوائق غير التعريفية التي تواجهها في العمليات اليومية.

تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن الحواجز غير التعريفية أكثر تقييداً بثلاث مرات على الأقل من الرسوم الجمركية العادية. يمكن للبلدان الأفريقية أن تكسب 20 مليار دولار من نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق معالجة هذه الحواجز على المستوى القاري.

**أما نظام المدفوعات والتسويات الأفريقي (PAPSS)**: فهو عبارة عن بنية تحتية مركزية للمدفوعات والتسويات للتجارة البينية الأفريقية ومدفوعات التجارة. يتم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، Afreximbank الذي سيسهل المدفوعات، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على بعض التجارة غير المسجلة بسبب انتشار التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا.

توفر المنصة بديلاً للعلاقات المصرفية الحالية عالية التكلفة والبطيئة لتسهيل التجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى بين البلدان الأفريقية من خلال نظام مقاصة وتسوية بسيط ومنخفض التكلفة يتم التحكم فيه بالمخاطر. كما أنها بمثابة وسيلة لتوسيع الشمول المالي لتغطية القطاع غير الرسمي مع مراقبة تحويلات الأموال، وبالتالي الحد من غسيل الأموال، الذي يكلف القارة عدة مليارات من الدولارات سنويا.

**الفوائد المرجوة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:**

يؤكد تقرير (البنك الدولي، 2021)[7] أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للمنطقة تؤدي إلى زيادة الدخول والحد من الفقر وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. التقرير تم إعداده في شراكة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ويبرز التقرير أن تنفيذ الاتفاق التجاري تنفيذا كاملا للمواءمة بين قواعد الاستثمار والمنافسة، قد **يؤدي إلى زيادة الدخول في المنطقة نحو 9% إلى 571 مليار دولار**. ويُمكِن أيضا أن يؤدي إلى خلق قرابة 18 مليون وظيفة جديدة كثير منها وظائف أعلى أجرا وأفضل جودة، وستشهد العاملات أكبر المكاسب. وبحلول عام 2035، قد تساعد الوظائف الناجمة عن الاتفاق ونمو الدخول حوالي 50 مليون شخص على الخروج من دائرة الفقر المدقع.

وسيؤدي تنفيذ الاتفاق التجاري أيضا إلى زيادات أكبر في الأجور للنساء والعمال المهرة. وبحلول 2035، من المتوقع أن تزداد أجور العاملات بنسبة 11.2% عن مستوى الأجور في غياب الاتفاق، متخطية بذلك نمو أجور الذكور من العمال الذي ستبلغ نسبته 9.8%.

خلص التقرير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤدي إلى زيادة صادرات أفريقيا ما يصل إلى 32% بحلول عام 2035، مع نمو الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة 109% لا سيما في قطاعات السلع المصنَّعة. وستشهد كل البلدان في أفريقيا

زيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان الأفريقية بما في ذلك تونس (165%)، والكاميرون (144%)، وغانا (132%)، وتنزانيا (126)، وجنوب أفريقييا (61%).

ويؤكد تقرير الصندوق النقدي الدولي[8] أن تخفيض الحواجز التجارية سوف يمكن هذه الاتفاقية من دفع النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في شتى أنحاء القارة. وسوف تتعاظم مكاسب تعزيز التكامل التجاري إذا اقترن خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية المنتظر في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بإجراء إصلاحات لتحسين بيئة التجارة. فمن الممكن أن ترتفع معدلات التجارة في السلع الوسيطة في إفريقيا بنسبة هائلة تصل إلى 53%، مع إمكانية ارتفاع نمو التجارة مع بقية العالم بنسبة قدرها 15% على المدى الطويل عند الانتهاء من تنفيذ التدابير الإصلاحية بالكامل. وهذه الأرقام تعني إمكانية تحقيق مكاسب ملموسة، حيث يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في متوسط البلدان الإفريقية بأكثر من 10% مع انتشال ما يقدر بنحو 30 إلى 50 مليون نسمة من براثن الفقر المدقع.

ويبرز التقرير أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تنطوي على إمكانات كبيرة لتنويع سلة صادرات إفريقيا وتشجيع التجارة في الخدمات. فمن خلال تعزيز البنية التحتية للتجارة وتحسين فرص الحصول على التمويل يمكن إعطاء دفعة لصادرات الخدمات بنسبة قدرها 50% تقريبا، مما يفتح المجال أمام الدول الإفريقية للاستفادة من تزايد الطلب العالمي على الخدمات ذات المهارات العالية والقيمة المضافة المرتفعة.

وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة للبلدان الإفريقية للدخول في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وهي خطوة بالغة الأهمية نحو التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي. فلا تزال صادرات إفريقيا إلى بقية العالم تميل بدرجة كبيرة نحو صادرات السلع الأولية، وإن كانت أكثر تنوعا على صعيد التجارة الإقليمية. وتعد مبادرات مثل مبادرة شركات التجزئة في جنوب إفريقيا لنقل إنتاج صناعات المنسوجات إلى بلدان الجوار خير مثال على إمكانات بناء سلاسل القيمة الإقليمية. وبالتوسع في هذه الجهود واستغلال الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، سوف يكون بوسع الدول الإفريقية الاستفادة من ميزتها النسبية، ودفع عجلة الابتكار، وتعزيز صلابة الاقتصاد وتنوعه.

**التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**

بينما تبدو رؤية منطقة التبادل التجاري الحر القارية للتكامل التجاري في أفريقيا واعدة، الا أنها تواجه العديد من التحديات التي ينبغي رفعها لتحقيق الأهداف المسطرة.

يتطلب تحقيق الإمكانات الهائلة لأفريقيا شبكة قوية من خدمات البنية التحتية. فتعثُّر نظم النقل، ونقص فرص الوصول إلى مصادر طاقة موثوقة، والعوائق اللوجستية تُعيق تدفق البضائع بفعالية.

وثمة حاجة إلى استثمارات حيوية في الهياكل الأساسية لدعم قنوات الربط الإقليمية وتيسير التدفقات التجارية. على الرغم من توقيع اتفاقيات تجارية إقليمية، لا تزال هناك حواجز غير جمركية مثل عدم كفاءة التعريفات، والتفاوتات التنظيمية، مما يعيق التدفق السلس للسلع والخدمات. لذلك، فإن تبسيط العمليات الرقمية، وتوحيد الإجراءات الجمركية وإصدار الشهادات للمنتجات، ومواءمة الأطر التنظيمية هي متطلبات أساسية لتسهيل التجارة داخل القارة.

وتشكل الفجوة الرقمية تحديا كبيرا لتجارة السلع والخدمات في أفريقيا. إن محدودية البنية التحتية الرقمية وعدم كفاية الوصول إلى خدمات الإنترنت بأسعار معقولة يعيقان نمو التجارة عبر الحدود والتجارة الإلكترونية. لذلك، فإن الاستثمارات في مجالات الاتصال والخدمات الإلكترونية ومشاريع البنية التحتية الرقمية ضرورية للاستفادة من طاقة التجارة الرقمية.

وفي معظم الحالات، تواجه الشركات، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، صعوبات في التمويل ولديها قدرة محدودة على المشاركة في التجارة الإقليمية. على سبيل المثال، يتراوح متوسط سعر خطابات الاعتماد التجارية في بلدان غرب إفريقيا من 2 ٪ إلى 4 ٪ من قيمة المعاملة، وهو أعلى بكثير من متوسط 0.25–0.50 ٪ في البلدان المتقدمة. إن تعزيز الشمول المالي وتزويد الشركات بخيارات ائتمانية ميسورة التكلفة سيزيد من فرص نموها ويسمح لها بالمشاركة في التجارة البينية الأفريقية.

ولكي يتمكن العمال في أفريقيا من الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية، يتعين على الحكومات أن تستثمر في التعليم والتدريب، فضلاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة أولئك الذين يعانون. مع تزايد أهمية التكنولوجيا، من المهم توفير تدريب محدد للمهارات الرقمية. ومن المهم أيضًا مساعدة أولئك الذين قد يتأثرون سلبًا بالتغيرات في الاقتصاد، حتى يتمكن الجميع من الاستفادة من النمو. وينبغي للحكومات أن تعزز شبكات الأمان للفئات الأكثر ضعفا للتأكد من أن الجميع قادرون على الازدهار.

وتواجه أفريقيا العديد من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق استثمار المزيد من الموارد. غير أن تحقيق هذا الأمر صع، فالبلدان الأفريقية مدينة بالفعل، وقد أدت جائحة كوفيد–19 والحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الأوضاع وانكماش الاقتصادات. ويتعين على الحكومات الأفريقية أن تكون حذرة في تخصيص مواردها المالية، وأن تركز على المشاريع المهمة وأن تدير ديونها بحكمة للتأكد من قدرتها على مواكبة مدفوعات ديونها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات أن تعمل على توفر بيئة للأعمال التجارية بسياسات سليمة وحوكمة فعالة وبيروقراطية منخفضة حتى تتمكن من دعم القوة الاقتصادية وجذب الاستثمار. ويمكن للشراكات مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص أن تحشد الإيرادات اللازمة لمشاريع الهياكل الأساسية.

## II. عرض حول تقدم تنفيذ الجزائر لاتفاقية المنطقة الحرة

تحضيرا للتفاوض حول بروتوكولات اتفاقية التبادل الحر، قامت الجزائر بتشكيل لجان عمل فرعية قطاعية تحت اشراف وزارة التجارة، حيث تكلف كل لجنة ببروتوكول معين. مثلا، تكفلت اللجنة الفرعية تحت رئاسة وزارة التجارة بالتحضير للتفاوض حول بروتوكول التجارة في السلع، واللجنة الفرعية برئاسة وزارة المالية حول ملف تجارة الخدمات، بينما أشرفت لجنة فرعية برئاسة وزارة الصناعة بتحضير العمل حول برتوكولي الاستثمار والملكية الفكرية...

كما تم إنشاء وحدة تسيير ومتابعة مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بهدف تحديد وتوحيد موقف الجزائر في مختلف المفاوضات المتعلقة بالمنطقة، وضمان المراقبة الفعالة للمفاوضات في هذا المجال وتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الإدارات المعنية.

وقد ناقشت الوحدة من خلال اجتماعاتها العديد من النقاط أهمها: استعراض التقدم المحرز في مفاوضات اجتماعات اللجان واللجان الفرعية (دراسة تقارير اللجنة الفرعية للحواجز غير الجمركية والقيود الفنية للتجارة، تقارير اللجنة الفرعية لقواعد المنشأ...).

كما تم تعزيز قدرات فرق العمل للجان الفرعية من خلال تنظيم دورة تكوينية في مجال وضع قوائم الالتزامات المحددة في مجال التجارة في الخدمات، حيث تم التعرض إلى أنماط توريدها المنصوص عليها في المادة 2 من الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات (AGCS)[9]: التوريد العابر للحدود (الوضع 1)، الاستهلاك في الخارج (الوضع 2)، الوجود التجاري (الوضع 3)، وجود الأشخاص الطبيعيين (الوضع 4). كما تطرقت الدورة الى أحد اهم الأدوات المستخدمة في التجارة الدولية للسلع والخدمات وهي التصنيف المركزي للمنتجات (Central Product Classification)[10] الذي يعتبر تصنيفاً كاملاً للمنتجات يشمل جميع السلع والخدمات. وهو بمثابة معيار دولي لتجميع وتبويب جميع أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل المنتج، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي، والتجارة المحلية والأجنبية للسلع الأساسية، والتجارة الدولية في الخدمات، وميزان المدفوعات، وإحصاءات الاستهلاك والأسعار وغيرها من البيانات المستخدمة في الحسابات القومية.

وقد شملت الدورة التعرض لمبادئ اتفاقية تجارة الخدمات: معاملة الدولة الأكثر رعاية، أي لا تمييز بين الأعضاء. الوصول إلى الأسواق: القيود الكمية والقيود التمييزية غير مقبولة. المعاملة الوطنية: حظر التمييز بين الخدمات والموردين المحليين والخدمات والموردين الأجانب. التمييز: معاملة أقل تفضيلاً، أو المعاملة "التي لا تقل تفضيلاً" والتي تضمن عدم تشويه شروط المنافسة. أما مبدأ التنظيم الداخلي فهو يعطي الحق في تنظيم تدابير غير تمييزية لا تضع قيودا على الوصول إلى الأسواق. لكنه يتيح تقييد التجارة بسبب متطلبات وإجراءات الجودة والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص. وحتى لو كانت التنظيمات الداخلية مبررة (مثل حماية المستهلك)، فينبغي الحرص على ألا تؤدي إلى تدخل مفرط و/أو غير فعال.

بالنسبة للمفاوضات وتنفيذ التزامات الجزائر أثناء المفاوضات حول البروتوكولات، فيمكن عرض بعض التطورات كما يلي:

**بالنسبة لتجارة السلع:**

قدمت الجزائر عرضها التعريفي[11] وفق قاعدة: 90 بالمائة و7 بالمائة و3 بالمائة. يتضمن العرض التعريفي تصنيفا لكل منتج، حسب ترميز التعريفة الجمركية للنظام المنسق للتعريفة الجمركية، تأخذ علامة (A) بالنسبة للمنتجات الخاضعة للتفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية على مدى 5 سنوات وتشمل 90%. أما المنتجات المصنفة (B) فهي منتجات حساسة تخضع للتفكيك التعريفي خلال مدة 10 سنوات لـ 7% من التعريفات الجمركية. ومن المنتجات المصنفة في هذه الفئة: الديكة والدجاج والبط والأوز والديوك الرومية والدجاج الحبشي، الأنواع الحية والمستأنسة ما يسمى بالكتاكيت ذات العمر النهاري "اللحم" (0105111000)، و ما يسمى بالكتاكيت "البيضاء" بعمر يوم واحد (0105112000)، الورق والكرتون المطلي أو المشرب أو المغطى بالبلاستيك (باستثناء المواد اللاصقة): بشكل لفات (4811511910)، الغسالات، حتى مع جهاز التجفيف، ذات سعة وحدة معبر عنها بوزن الغسيل الجاف لا تتجاوز 7 كجم (8450119100)...

أما المنتجات المصنفة (C) فغير معنية بتفكيك التعريفات الجمركية، ونسبتها 3% ومعروفة بشكل أساسي بأنها منتجات حساسة للغاية، والتي تحددها كل دولة. ومن المنتجات المصنفة في هذه الفئة: الحيوانات الحية من فصيلة الأغنام أو الماعز للذبح (رمزها التعريفي: 0104109110)، العديد من منتجات مركبات أخرى مجهزة للدفع بمحرك مكبس ترددي مشتعل بالشرارة ومحرك كهربائي، غير تلك القابلة للشحن بالربط بمصدر خارجي للطاقة الكهربائية والحاملة للرموز التعريفية التالية (8703401991)، (8703401999)، (8703402919)...، أعمال على المرجان ومنتجات من المرجان (9601904000)، – أسماك

أخرى، باستثناء فضلات الأسماك الصالحة للأكل الداخلة في البنود 0302.91 إلى 0302.99: باس (Dicentrarchus spp.) (0302840000) و الدنيس (Sparidae) (Sparidae) (0302850000)...

وقد عرف بروتوكول تجارة السلع بعض الصعوبات الأساسية الخاصة بقواعد المنشأ. إن تحديد مصدر المنتج ليس بالأمر السهل عندما تتنقل المواد الخام والأجزاء عبر العالم لاستخدامها كمدخلات. لذلك، من الطبيعي أن تثير قواعد المنشأ خلافات بين الدول الافريقية، فبموجب هذه القواعد يتم تداول السلع التي تأتي مدخلاتها في الغالب من داخل الكتلة بحرية، لكن السلع الاخرى التي تأتي مدخلاتها من خارج افريقيا ستواجه فرض رسوم جمركية. وقد يؤدي إساءة استخدام قواعد المنشأ قد يحولها إلى أداة حمائية للسياسة التجارية في حد ذاتها بدلاً من أن تكون مجرد أداة لدعم التبادل التجاري.

يجري التفاوض على قواعد المنشأ الخاصة بالمنطقة بشكل أساسي على مستوى كل قطاع على حدة (Tralac, 2021)[12]، مما يؤدي إلى وضع قواعد منشأ خاصة بكل منتج. وتتمثل ميزة ذلك في إمكانية تصميم معايير مناسبة تراعي بشكل أفضل الديناميكيات المحددة لكل قطاع؛ ومع ذلك، فإن هذه العملية تعني أيضًا أن المفاوضات أكثر تعقيدًا وتستغرق وقتًا أطول.

عمليا، لم يتم الاتفاق على قاعدة المنشأ بين الدول الأعضاء بالنسبة لمنتجات السكر والمنسوجات والملابس، وتم رفع هذه المسألة إلى لجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة.

أما فيما يخص السيارات والمركبات، فقد تم الاتفاق على قاعدة المنشأ، إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على نسبة المواد غير ذات المنشأ.

كما أن دراسة التنظيمات الخاصة بمعاملة المنتجات المصنعة في المناطق الاقتصادية الخاصة لم يتم بعد اعتماد النسخة النهائية منها، بالنظر تباين آراء بين الدول الأعضاء حول معاملة السلع المنتجة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة بين من يؤيد ضرورة استفادتها من المعاملة التفضيلية في إطار المنطقة، على أن تستوفي قواعد المنشأ المتفق عليها، وبين من يرى أن المواد غير ذات المنشأ المستخدمة داخل هذه المناطق يجب ألا تستفيد من المعاملة التفضيلية. وبذلك، رفعت هذه المسألة إلى لجان لجنة كبار المسؤولين لتقديم التوجيهات السياسية اللازمة.

للتذكير، يعود عدم الاتفاق أو صعوبة التوصل الى توافق حول بعض المنتجات الأساسية، الى تأثير قواعد المنشأ على حجم التجارة في تلك المواد. فالاتفاقية تضع مجموعة من المعايير والشروط لتحديد ما إذا كانت السلع التي يتم الاتجار بها بين الدول الأطراف مؤهلة كسلع منشأ (افريقية الأصل) أم لا. يوضح دليل قواعد المنشأ[13] أن السلع لا تكون مؤهلة للحصول على معاملة تعريفية تفضيلية الا إذا كان منشأها دولًا أطرافًا. ولا يتم قبول المنتج على أنه منشأ من دولة طرف الا إذا (أ) تم الحصول عليه بالكامل في تلك الدولة (افريقي الإنتاج تماما)؛ أو(ب) خضع لتحول كبير في تلك الدولة الطرف بالمعنى. ومثلما يضع المعيار الأول صعوبة في بعض المواد (الصيد في أعالي البحار)، فإن تطبيق المعيار الثاني يستدعي العديد من التفصيلات الدقيقة. تعتبر المنتجات التي لم يتم الحصول عليها بالكامل في دولة طرف قد تم تصنيعها أو معالجتها بشكل كافٍ عندما تستوفي أحد المعايير التالية: (أ) عمليات محددة؛ (ب) التغيير في عنوان التعريفة؛ (ج) القيمة المضافة؛ أو (د) محتوى المواد غير الأصلية. وكل معيار من هذه المعايير يتطلب تحديدا واضحا لكيفية تطبيقه. مثلا، يمكن تحديد معيار القيمة المضافة كما يلي: التصنيع الذي تزيد فيه القيمة المضافة للمواد المستخدمة عن 40% من سعر تسليم المنتج للمنتج.

**بالنسبة لتجارة الخدمات:**

قدمت الجزائر عرضها الاولي للالتزامات الخاصة لتجارة الخدمات[14] المتعلق بالقطاعات الاقتصادية الخمس ذات الأولوية في تجارة الخدمات، وهي: خدمات الأعمال، خدمات الاتصالات، الخدمات المالية، السياحة والسفر، النقل والمواصلات.

وقد اعتمدت الجزائر في اعداد عرضها على "المقاربة الإيجابية"، وهذه الالية معتمدة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS)، ولم تنتهج مقاربة جداول القوائم السلبية. وتعني المقاربة الإيجابية للقطاعات، أن ليس للعضو أي التزامات الا تلك التي سجل فيها الالتزام على نفسه. وبعبارة أخرى، لا توجد التزامات إلا في القطاعات التي تقرر فيها الالتزام. يتناقض هذا النهج مع نهج آخر يسمى "من أعلى إلى أسفل" أو القوائم السلبية، حيث يتم تحرير كل شيء، مع سلسلة من الاستثناءات. ومن الطبيعي أن يكون النهج "من أعلى إلى أسفل" أكثر تحررًا، في حين أن النهج "الايجابي" يسمح بالتحرير التدريجي[15].

وقد قدم العرض من خلال طرق التوريد الأربعة، حيث يتم عرض الإطار القانوني والتنظيمي الحالي المطبق دون أي التزام إضافي.

يتضمن العرض سردا للقطاعات الخمس المطلوب تقديم التزامات بخصوصها. وبالنسبة لكل قطاع أو قطاع فرعي، أدرج العرض أي استثناءات، أو قيود، للوصول إلى الأسواق بالنسبة للموردين الأجانب (المادة 19 من البروتوكول) والمعاملة الوطنية (المادة 20) – لكل طريقة توريد على حدة.

هذه الطريقة في العرض تسمح بتحديد المستوى الفعلي للوصول إلى الأسواق الذي تمثله "قائمة معينة من الالتزامات المحددة"، على أساس أنها تتضمن نطاق الأنشطة المشمولة في كل قطاع من قطاعات الخدمات والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية التي تستهدف مختلف طرق التوريد.

للإشارة، تقديم العرض بالوضعية الحالية للقوانين المعمول بها هو تعهد بعدم فرض تدابير جديدة من شأنها تقييد دخول السوق أو تشغيل الخدمة. وبالتالي فإن الالتزامات المحددة لها تأثير مماثل لتأثير توحيد التعريفات الجمركية –فهي ضمانة للفاعلين الاقتصاديين من بلدان أخرى، بأن شروط الدخول والتشغيل في السوق لن يتم تعديلها على نحو يضر بهم.

قدم العرض الجزائري في جدول معياري، يحتوي العمود الأول على القطاع أو القطاع الفرعي المستهدف بالالتزام؛ وفي العمود الثاني، القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق؛ وفي العمود الثالث، القيود المفروضة على المعاملة الوطنية. وفي العمود الرابع، خصص للإشارة إلى الالتزامات الإضافية التي لم يتم جدولتها في الأقسام المتعلقة بالوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية.

يستخدم العرض طرق التوريد الأربعة المحددة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (AGCS أو GATS، الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات): التوريد عبر الحدود (الوضع 1)، والاستهلاك في الخارج (الطريقة 2)، الحضور التجاري (الطريقة 3) ووجود الأشخاص الطبيعيين (الطريقة 4).

استعمل العرض الجزائري المصطلحات المعيارية المعتمدة في توصيف القيود. عندما لا تكون هناك قيود على الوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية في قطاع معين ولطريقة توريد معينة، "لا شيء" (NEANT)، بمعنى لا توجد قيود على الموردين الأجانب. وفي الحالات التي فضلت الجزائر أن تحتفظ فيها بحريتها في إدخال أو الإبقاء، في قطاع معين ولطريقة توريد معينة، على تدابير لا تتوافق

مع الوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، أدرج مصطلح "غير محدد" (NON CONSOLIDE)، وتعني عدم الالتزام، بحيث يمكن استبعاد الموردين أو الخدمات الأجنبية من السوق. وفي حالات معينة، قد لا يكون وضع معين من التوريد –مثل التوريد عبر الحدود لخدمات بناء الجسور –ممكنًا أو عمليًا من الناحية الفنية. في هذه الحالة، نجد كلمة " NON CONSOLIDE*" تعلوها نجمة، مع تهميش توضيحي يفسر "غير محدد لأنه غير عملي من الناحية الفنية".

على سبيل المثال، أدرج العرض قطاع الخدمات المالية، وتحته القطاع الفرعي للخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. وينقسم هذا القطاع الفرعي كذلك إلى قطاعات فرعية مختلفة.

وقد تضمن العرض الجزائري، في بعض القطاعات وطرق التوريد، عبارة "مع تطلب اختبار الاحتياجات الاقتصادية" (L'exigence d'un examen des besoins économiques) لتمكين السلطة العمومية من الاحتفاظ بحقها في تقييد الوصول الى السوق، ومنح إمكانية "الوصول الجزئي" إلى الأسواق في قطاع ما.

**فيما يلي، بعض ما ورد في العرض:**

في مجال **الوصول للأسواق**، بالنسبة للخدمات المقدمة للشركات، الخدمات المهنية: الخدمات القانونية (CPC2.1 821*)، فقط لـ: الخدمات الاستشارية في بلدان المنشأ وبلدان العالم الثالث والقانون الدولي العام، والتحكيم التجاري الدولي. أورد العرض مصطلح " لا شيء" بالنسبة لطريقتي التوريد العابرة للحدود، والاستهلاك في الخارج، أي أن التشريع الجزائري لا يضع أي قيود في هذا الجانب. لكنه أورد مصطلح "غير محدد" بالنسبة لطريقتي التوريد الحضور التجاري ووجود الأشخاص الطبيعيين، بمعنى أن هذا القطاع تحتفظ بحقها في وضع قيود معينة على انشاء شركات أجنبية بالجزائر في ميدان الخدمات القانونية والتحكيم التجاري الدولي. اما فيما يخص حركة الأشخاص الطبيعيين، فهي طريقة توريد الخدمات التي تخضع في أغلب الأحيان للقيود الكمية و/أو النوعية.

ووسم العرض الخاص بالخدمات المعمارية (CPC2.1 8321)، والخدمات الهندسية (CPC2.1 833)، والخدمات الهندسية المتكاملة، وخدمات التخطيط الحضري وهندسة المناظر الطبيعية (CPC2.1 832) بنفس مصطلح " لا شيء" بالنسبة لطريقتي التوريد العابرة للحدود، والاستهلاك في الخارج، ومصطلح "غير محدد" بالنسبة لطريقتي التوريد الحضور التجاري ووجود الأشخاص الطبيعيين.

أما في مجال **القيود المفروضة على المعاملة الوطنية**، بالنسبة لخدمات البحث والتطوير في العلوم الطبيعية (CPC2.1 811*)، فقد أورد العرض مصطلح "لا شيء، إلا حسب متطلبات اختبار الاحتياجات الاقتصادية" لطريقة التوريد العابرة للحدود، أي أنه لا يضع قيودا حالية على الخدمة، لكنه أخضعها لاعتبارات الحاجة الاقتصادية التي قد تستدعي تقيدا كميا في عدد الشركات الداخلة في سوق الخدمات، أو تقييدا نوعيا معينا. ووضع العرض مصطلح "غير محدد" بالنسبة لطريقة التوريد الحضور التجاري، ومصطلح "غير محددة باستثناء ما هو مبين ضمن الالتزامات الأفقية"، للتذكير بالقيود العامة الخاصة بحركة الأشخاص الطبيعيين الأجانب للدخول الى التراب الجزائري.

فيما يخص البنوك التجارية، تضمن العرض الجزائري الحواجز القانونية للدخول الى السوق الجزائرية بطريقة التوريد «الوجود التجاري". بمعنى أن تأسيس بنوك أجنبية في الجزائر "مسموح" بالشراكة مع شركة جزائرية فقط (وفقا لقانون المالية التكميلية لسنة 2009).

وعملا بالمادتين 49 و 50 من قانون المالية التكميلية 2020، يحق للأجانب تملك ما يصل إلى 100٪ من مساهمة شركة محلية نشطة في مجال إنتاج السلع أو الخدمات، باستثناء الشركة النشطة في المجالات الاستراتيجية وتجارة التجزئة. قائمة الأنشطة الاستراتيجية مفصلة وشاملة وتشمل المجالات التي ينص عليها عادة الإطار القانوني معظم الدول الأخرى، مثل: التعدين والطاقة والنفط والغاز والمصانع المرتبطة بالخدمات والمنتجات العسكرية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والأدوية، وفي ديسمبر 2020، لم يكن هذا مطبقًا بعد حيث لم يتم إصدار النصوص التطبيقية.

بالنسبة للخطوات القادمة في مجال تجارة الخدمات، نذكر أن عدد جداول العروض المعتمدة يبلغ 22 جدولاً للالتزامات المحددة للدول الأطراف في القطاعات الخمسة (5) ذات الأولوية. ويوجد 26 عرضًا إضافيًا قيد التفاوض، والتي سيتم تقديمها للاعتماد عند الانتهاء التحقق منها فنيًا. بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل أيضًا على تطوير الأطر التنظيمية في القطاعات الخمسة ذات الأولوية، لاستكمال جداول الالتزامات المحددة.

**انضمام الجزائر لمبادرة التجارة الموجهة (GIT)**

في 16 ديسمبر 2023، أعلنت الجزائر انضمامها **لمبادرة التجارة الموجهة** (GIT) لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المنتدى الاقتصادي حول "مبادرة التجارة الموجهة" في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي نظمته وزارة التجارة وترقية الصادرات. ومما جاء في الملتقى أن هذا الالتزام سيشكل بداية التبادلات التجارية بين الجزائر وشركائها في إطار هذه المبادرة، دون أي رسم جمركي[16].

جدير بالذكر أنه تم إطلاق مبادرة التجارة الموجهة في الاجتماع العاشر لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي عقد في 7 أكتوبر 2022 في أكرا بغانا. وتهدف هذه المبادرة إلى اختبار البيئة العملية والمؤسسية والقانونية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال الإطلاق الفعلي للتبادل التجاري وفقا للمزايا التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنطقة، بين الدول الأطراف التي استوفت الحد الأدنى من شروط بدأ التبادلات.

حددت هذه المبادرة في انطلاقتها ما يقرب من مائة منتج يتم تسويقها في جميع أنحاء أفريقيا وسبع دول كان نظامها الجمركي متوافقًا مع الإجراءات التي تطلبها Zlecaf للتجارة التفضيلية. والدول التي انضمت إلى هذه المبادرة حتى الآن هي تونس ومصر وكينيا وغانا والكاميرون ورواندا وجزر موريس وتنزانيا.

تؤشر هذه الخطوة الى انطلاق فعلي للتجارة التفضيلية بين مناطق القارة. لقد كانت البلدان الافريقية دائمًا تتاجر مع أوروبا، وفي بعض الأحيان، تتاجر مع أوروبا التي تعيد تصدير المنتجات الافريقية لمناطق أخرى من افريقيا. لذا، تعتبر هذه الخطوة خطوة عملاقة في تفكيك النموذج القديم للتجارة، النموذج القديم للاقتصاد الأفريقي الذي كان بطبيعته استعماريا.

بالنسبة للجزائر، فإن عضويتها في هذه المبادرة ستمكن من تحقيق الأهداف المحددة بزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات. لذلك، كان هذا الملتقى فرصة لدعوة الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار التجارة مع الدول المنضمة إلى هذه المبادرة، من أجل تعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتحقيق أهداف الرامية إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين البلدان الأفريقية.

ومن توصيات الملتقى، سعي المؤسسات الجزائرية الى تحصيل حصة من هامش كبير للتجارة البينية الإفريقية المتوقع بنحو 35 مليار دولار، أي ما يعادل معدل نمو يقدر بـ 52% من التجارة البينية الإفريقية الحالية، وفقا للدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

## III. شروط تعظيم الاستفادة من منطقة التبادل الحر الافريقية

تنظر الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على أنها محرك جيد للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة في أفريقيا. وعلى الرغم من الفرص المتاحة، إلا أنها تعي أن هناك تحديات يجب معالجتها. بعض التقارير (Echandi and All, 2022)[17] تشير صراحة أنه يجب التغلب على تحديات ومخاطر كبيرة لتحويل هذا الوعد إلى واقع. إذ ليست هذه هي المرة الأولى التي تشرع فيها الجزائر في تنفيذ سياسات تجارية وتحريرية طموحة.

هناك فعلا مخاوف من خسائر كبيرة في عائدات التعريفات الجمركية والتوزيع غير المتكافئ للتكاليف والفوائد هي من بين العقبات الرئيسية التي تعترض التكامل في القارة. وينبغي استكشاف تدابير التيسير والمرونة من أجل التقاسم العادل للتكاليف والفوائد، للحد من تكاليف التكيف وتحقيق الفوائد الكاملة طويلة الأجل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

لا يوجد نقاش قوي وعميق حول مسألة انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر القارية الافريقية. لكن يجري التحضير والمفاوضات بتأطير مباشر من الإدارة، حيث كلفت وزارة التجارة بالملف. لذلك من الصعب أن تجد مراجع تستند اليها في تحليل سياق انضمام الجزائر لهذه المنطقة، (ولذلك يعتبر هذا البحث مساهمة في سد هذا الفراغ).

أمام ذلك، يستغل الباحث نتائج الملتقى الذي نظمه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "الاتجاهات والآفاق الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAf)"، المنعقد بالجزائر بتاريخ 10 سبتمبر 2023. وتعود أهمية نتائج هذا الملتقى لالتئام النقاش بين الأطراف الفاعلة الأساسية: الحكومة من خلال وزاراتها المختلفة، الخبراء أصحاب الرأي والمشورة، ممثلي المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المعنيون مباشرة بالاستفادة من المنطقة عند تصدير المنتجات.

أشارت **دائرة العمل والتفكير للأعمال** (كير)[18] في مذكرة حول "الآثار القانونية المتوقعة لدخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" أنه على عكس جميع الاتفاقيات التجارية الأخرى التي أبرمتها الجزائر حتى الآن، من المرجح أن تؤدي الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال آثارها، إلى إحداث تغيير كبير في النمط الحالي لإدارة وتسيير التجارة الخارجية لبلدنا. ويشير هذا المركز إلى أن القراءة المتأنية لنص الاتفاقية تسمح باستنتاج أن الاتفاقية سوف "تترك آثارا بعيدة المدى على النظام القانوني والتنظيمي الذي يحكم التجارة الخارجية للجزائر". ويثير تقرير المركز أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تمثل ما يسميه الخبراء اتفاقية تجارية من الجيل الجديد، بمعنى أنها لا تتعلق فقط بالالتزامات المتعلقة بتخفيضات التعريفات الجمركية أو الإعفاءات، ولكنها تشمل أيضًا العديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بالتجارة في الخدمات والمنافسة والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية وحتى التجارة الإلكترونية.

ونظراً لأهمية دور القطاع الخاص في هذه السوق المنشأة حديثاً وإمكانات حجم السوق الموحدة في المنطقة الافريقية لجذب الاستثمار، يصبح من الضروري تنفيذ سلسلة من برامج التوعية، ومعرفة شواغلهم الرئيسية والحلول التي يقترحونها لمعالجة هذه الشواغل والعقبات،

وبناء القدرات للمنتجين والتجار ومقدمي الخدمات لزيادة فرص الأعمال التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويساهم التواصل باعتباره التدبير الرئيسي الذي يجب اتخاذه وتنفيذه من أجل إعلام وطمأنة وتوعية وتعبئة جميع أصحاب المصلحة لفهم أفضل، بطريقة واقعية ومحددة كمياً، للروابط التجارية الحالية للجزائر مع أفريقيا، ولتحطيم الاحكام المسبقة التي تسكن الوعي التجاري الجماعي عنها.

في هذا الصدد، يعتبر ملتقى التوجهات الاستراتيجية والمستقبلية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي نظمه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سنة 2022، بحضور أعضاء من المجلس والقطاعات الوزارية المدعوة وممثلي المنظمات المهنية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والباترونا والنقابات وجامعيين وباحثين، حدثا مهما للغاية لالتقاء الأطراف المعنية. وقد كان محطة نقاشية للاستماع لآراء وانشغالات رجال الاعمال الجزائريين العموميين والخواص، ومن ثم استشفاف السياسات والإجراءات التي يجب وضعها لتمكين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة من العمل معاً بطريقة متكاملة من خلال تجميع الموارد المالية والمعارف والخبرات.

توضح التوصيات المنبثقة عن الملتقى حرص رجال الاعمال على توفير مناخ اقتصادي ملائم مشجع على تصدير المنتجات الجزائرية الافريقية. يتطلب تحقيق هذه الإمكانات وتعزيز التجارة بين الجزائر وأفريقيا "اتخاذ سلسلة من التدابير التي تتجاوز تحرير التجارة، من خلال مواجهة القيود التي تثقل كاهل القدرة التنافسية وتنويع صادرات المبادرات الخاصة، وتطوير البنية التحتية، ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي.

وكان من بين التوصيات أيضا وضع استراتيجية واضحة لتصدير الخدمات لجميع الشركات، وتطوير فضاءات الوساطة، ووضع تدابير لدعم المصدرين الجزائريين إلى الأسواق الأفريقية.

1. **يتعين على الجزائر تحسين البنى التحتية المنجزة في قطاع النقل عبر إنشاء سلسلة لوجستية مدمجة من أجل إنجاح استراتيجية الصادرات وتخفيض تكلفة الواردات. النقل والخدمات اللوجستية** أهم معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات. يشتكي المصدرون من ارتفاع تكلفة نقل السلع المصدرة وعدم توفر النقل البحري أو بواسطة السكك الحديدية الذي من شانه ان يقلل من هذه التكلفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتصدير المنتجات نحو البلدان الإفريقية والعربية. وتزداد أهمية النقل لاعتبار التصدير أولا وقبل كل شيء قضية تكلفة ووقت.

فإن تكاليف الشحن البحري[19] انتقلت من 3.000 دولار إلى 14.000 دولار في ثلاث سنوات. يمثل سعر الخدمات اللوجستية الدولية ما يصل إلى 35٪ من سعر البضاعة، وهو خارج عن المألوف، في حين أن الأخير يتراوح بين 8٪ و 9٪. للإشارة، الخدمات اللوجستية هي شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وعبرها. وتضم مجموعة من الأنشطة من بينها النقل والتخزين والوساطة والتسليم السريع وعمليات المحطات النهائية وحتى إدارة البيانات والمعلومات. جودة الخدمات اللوجستية في بلد ما يمكنه من تحديد إمكانية مشاركته في الاقتصاد العالمي من عدمها."

تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر الأداء اللوجستي[20] (Logistics Performance Index)، المرتبة 97 سنة 2023. والحقيقة أن قيمة المؤشر في اهتزاز وعدم استقرار في السنوات الأخيرة، من 2.39 (على مقياس من 1 = منخفضة وحتى 5 = مرتفعة) سنة 2018 الى 2.2 سنة 2022 ثم 2.5 سنة 2023. تشير النتائج المحققة ضعفا عاما في الخدمات

المقدمة: ضعف كفاءة التخليص الجمركي على الحدود (ويشمل هذا العنصر ثلاثة أنواع من السلطات الحدودية: الإدارات الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/الالتزام بالمعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية؛)، ضعف البنى الأساسية (الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، ومرافق التخزين وإعادة الشحن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، نوعية الخدمات اللوجستية (النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، والنقل البحري والموانئ، والتخزين، وإعادة الشحن والتوزيع، ووكلاء الشحن...)، التوقيت، توقيت التخليص والتسليم (تواتر وصول الشحنات إلى المرسل إليهم ضمن مواعيد التسليم المقررة أو المتوقعة، والتأخير، والتخزين الإلزامي، والمعاينة قبل الشحن، والمعاينة عند نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، والأنشطة الإجرامية، وطلب المدفوعات غير الرسمية)؛

إن تحسين الروابط اللوجستية سيجعل المنتجات الجزائرية أكثر سهولة وأقل تكلفة وأكثر تنافسية في السوق العالمية.

تستثمر الجزائر في الإصلاحات الخاصة بالخدمات اللوجستية، خاصة في مجالات بناء البنية التحتية وتيسير التبادل التجاري... بيد أنه رغم الجهد المبذول لتحديث الخدمات، لا زالت تواجه العديد من الصعوبات. وهذا يفسر استمرار الفجوة على مستوى أداء الخدمات اللوجستية.

2. ضرورة **انتاج مدخلات الصناعة الوطنية محليا**، من اجل خفض تكلفة الانتاج الوطني وبالتالي الرفع من تنافسيته التصديرية. لذلك، إن لم يتم تحقيق الاستقلالية فيما يخص المدخلات، فإننا لن تكون فروع النشاط الاقتصادي تنافسية أمام متعاملين آخرين أجانب، حيث يتحمل المتعاملون الوطنيون تكاليف إضافية عن المدخلات المستوردة، فضلا عن تكلفة النقل.

يشكل استحداث نظام معلومات خاص بالإنتاج الوطني للمدخلات والمواد نصف المصنعة الية فعالة لتحديد القدرات الإنتاجية الوطنية ومن ثمّ العمل على تطوير قدرات المناولة وتكثيف نسيجها الصناعي وكذلك تعزيز دور بورصات المناولة والشراكة.

الاستثمار والتصنيع هو قضية ضرورة وأمن قومي وليس رفاهية تفرضها الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم، وفى ظل الأزمات والتحديات التي تواجه الوطن يصبح الحل هو الإنتاج المحلى.

وفي هذا السياق، تشكل إعادة التصنيع أولوية لتحقيق التنويع الاقتصادي وإنتاج القيمة المضافة وتشبيك سلاسل القيمة لمختلف الصناعات. تعزيز انتاج المدخلات محليا بحاجة الى رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام، وتستهدف الحكومة الجزائرية رفع حصتها من 5% حاليا الى 10 بالمائة[21].

وقد يشكل استغلال المواد الخام المحلية كالجلود والصوف، وحظر تصدير المواد الخام كخامات المناجم والمحاجر أو النفايات المعدنية، طريقا لإجبار الصناعة الوطنية على استغلال هذه الموارد باستثمارات خاصة أو بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا شك أن إجراء العمليات الصناعية الملائمة على تلك الخامات وتحقيق القيمة المضافة يخلق فرص العمل والتشغيل والتصدير والمنافسة، ويجنب إعادة استيرادها سلعاً بأضعاف سعرها.

ولنفس الأسباب، يمكن التفكير في تطوير الزراعات التي تكون منتجاتها مدخلات للصناعات الغذائية، حيث تشكل الصناعة التحويلية في هذا المجال ارضا خصبة لتطوير انتاج القيمة المضافة محليا.

3. **تعزيز دور القطاع الخاص**: ولا يمكن تنويع الإنتاج الوطني وزيادة انتاج القيمة الا باشراك القطاع الخاص. يشكل القطاع الخاص موردا هاما لاقتصاد الجزائر، لذلك حشد قدرات القطاع الخاص وموارده أمر لا غنىّ عنه لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. تحفيز

القطاع الخاص وتمكينه ليكون قوة إيجابية للإصلاح والاستثمار، من الأولويات الضرورية. إن إحدى أفضل آليات تعزيزه الدفع بالحوار المولد للإصلاح بين القطاعين العام والخاص لصدارة أجندة الأعمال الوطنية، بهدف تحديد الاهتمامات المشتركة وأولويات الإصلاح وطلب التوصيات الأولية.

يمكن مبدئيا الاستئناس بتقرير ممارسة أعمال البنك العالمي[22] لعام 2020، في رسم خطة التمكين للقطاع الخاص. في تقرير البنك العالمي، تحتل الجزائر في مجال ممارسة أنشطة الأعمال المرتبة 157 من قائمة تضم 169 دولة. لذلك، يتعين عليها تحسين أدائها في فئات معينة، بما في ذلك "التسهيلات لإنشاء الشركات" و"الحصول على رخصة البناء" و"الحصول على القرض، ونقل الملكية" ". كما يعد تحسين اداء الاسواق والحد من السوق غير الرسمية جانبًا آخر لتحسين مناخ العمل.

ويتطلب تحسين عمل القطاع الخاص تبسيط تعقيدات تملك العقار الصناعي. في حين يشكو المستثمرون ندرة العقار الصناعي، تجد الحكومة صعوبة في استرداد الاوعية العقارية غير المستغلة أو المحولة عن غرضها. يتطلب هذا الوضع إرساء مقاربة أخرى للاستفادة من العقار السياحي تقوم على آليات جديدة، تهدف إلى تحرير كلي للاستثمار من المسار الإداري، وتسييره بأكثر شفافية وسرعة في معالجة طلبات الحصول على العقار الاقتصادي مع ضمان متابعة ومرافقة المستثمرين الذين سيستفيدون من إطار أكثر تحفيز. ويتطلب أيضا إرساء اليات لمتابعة وتطهير المشاريع الاستثمارية المستفيدة من أوعية عقارية وإسقاط حق الاستفادة عند الجهات القضائية عند مخالفة التشريع.

4. رفع حجم الصادرات خارج المحروقات مرهون **بتجنيد البنوك** من أجل **مرافقة المتعاملين الاقتصاديين** وتبسيط الاجراءات الادارية. ترقية الصادرات بحاجة إلى تسهيل التبادلات المالية الدولية، على وجه الخصوص، عن طريق فتح فروع بنكية جزائرية في الخارج.

من أجل تعزيز دور المؤسسات في عملية التصدير، تحتاج الشركات الجزائرية التي تتجه نحو الأسواق الخارجية إلى دعم المؤسسات المتخصصة. وبهذه الصفة تم اتخاذ القرار بفتح فروع للبنوك في الخارج. سيكون للوكالات المصرفية التي سيتم إنشاؤها في مختلف البلدان، دور في تأمين مدفوعات الشركات المصدرة، ومساعدتها في الإجراءات المتعلقة بتشريعات الصرف الأجنبي، وقبل كل شيء، تقديم المشورة بشأن تغطية مخاطر التصدير، لا سيما مخاطر سعر الصرف.

في شهر أفريل 2023، حصل فرع البنك الوطني الجزائري في السنغال، البنك الجزائري السنغالي، على موافقة السلطات النقدية السنغالية، ليصبح بذلك أول بنك عمومي جزائري معتمد لممارسة نشاطه في الخارج، في انتظار افتتاح بنوك أخرى. وفي شهر جوان 2023، حصل البنك الجزائري بموريتانيا على ترخيص بالنشاط. ويأتي إنشاء هذين البنكين نتيجة لمساهمة أربعة بنوك عمومية جزائرية، وهي البنك الوطني الجزائري (BNA)، والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr). ويتم التحضير لفتح بنك جزائري بفرنسا.

إن نجاح هذه العملية يعتمد على دراسة جيدة للسوق تتيح إمكانيات حقيقية للتمركز في الاسواق المستهدفة. إن التقييم الواقعي والمهني للعناصر التي تشكل مزيج الأسواق المستهدفة سيحدد النجاح التجاري والاقتصادي لهذه الفروع. كما يجب أن يستوفي تنظيم وإدارة هذه البنوك معايير الأداء من أجل زيادة قدرتها التنافسية في البيئات التي تشتد فيها المنافسة.

تسمح المقارنة الدولية بتحديد زخم من نوع أخر لدور الفروع البنكية بالخارج. استفادت البنوك المغربية[23] من فك الارتباط الفرنسي بإفريقيا، وقامت فروعها البنكية بالخارج بالعديد من عمليات الاستحواذ في القارة، خاصة في غرب إفريقيا. استراتيجية تقودها المملكة منذ خمسة عشر عاما، على خلفية إعادة تركيز البنوك الفرنسية على أوروبا. وفقًا للتقرير السنوي للجنة المصرفية

للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، الذي نُشر في منتصف أغسطس 2022، فإن الشركات الفرنسية العملاقة تمثل 12٪ فقط من أسهم السوق المصرفية لغرب إفريقيا في عام 2021، بعدما كانت تسيطر على ما يقرب من 27 ٪ من السوق في عام 2007. في حين سيطر البنوك الثلاثة الرئيسيون في القطاع البنكي المغربي على حوالي 22% من هذه السوق التي يبلغ عدد سكانها 120 مليون نسمة، مقابل 10% سنة 2007.

5. **مراجعة أنظمة بنك الجزائر في مجال التجارة الخارجية**، وخاصة فيما يتعلق بآجال إعادة الأموال إلى الوطن وتسعير نفقات المهام في الخارج. إلغاء مبدأ تجريم التأخر في توطين العائدات المالية المترتبة عن عمليات التصدير في الآجال المحددة وتعويضه بفرض غرامة مالية.

للإشارة، كان بنك الجزائر[24] قد مدد اجال ترحيل ناتج التصدير الى 360 يوما وفق نظام رقم 04-16 مؤرخ 17 نوفمبر سنة 2016، شريطة أن يتم ذكر أجال الترحيل إلى الوطن صراحة في العقد التجاري.

كما أصدر بنك الجزائر النظام رقم 21-01 المؤرخ في 28 مارس 2021 المعدل والمتمم للنظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الأجانب وحسابات العملة. وقد قام البنك المركزي ضمنياً بإلغاء تجريم عدم ترحيل ناتج التصدير بعد الآجال المحددة، والتي كانت تعتبر حتى الآن جريمة يعاقب مرتكبها بالسجن.

تنص المادة 67 في صيغتها الجديدة: بمجرد تحقيق ترحيل الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات والصادرات من غير المنتجات المنجمية للسلع والخدمات، يسجل المصرف بأمر من المصدر مبلغ هذه الإيرادات المتحصل عليها في الحساب أو (الحسابات) بالعملة الصعبة التي يحوزها، مع الالتزام بالكيفيات المحّددة بموجب تعليمة من بنك الجزائر

وهذا يعني أن المصدرين يمكنهم الآن الحصول على جميع عائدات النقد الأجنبي من الصادرات. ومع ذلك، سيتم تحصيل عائدات الصادرات غير الموطنة وتلك المعادة إلى الوطن خارج الآجال التنظيمية بالدينار الجزائري. وبذلك فإن إعادة العملات الناتجة عن الصادرات "خارج الآجال المحددة" لم تعد تعتبر جريمة جزائية، ولكن مجرد عقوبة مادية حيث أن المصدر لن يستلمها إلا بالدينار.

للتذكير، يبقى عدم ترحيل عوائد ناتج التصدير محل تجريم وفق القانون حيث تنص المادة 1 (الأمر رقم 03-01) يشكل مخالفة أو محاولة مخالفة للتشريعات والأنظمة المتعلقة بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج بأي وسيلة كانت: عدم استرداد الاموال إلى الوطن؛ ولا يعذر الجاني بحسن نيته.

وفي سياق دعم التصدير، أصدر بنك الجزائر[25] تعليمة جديدة بشأن التعويض عن مصاريف المهام المؤقتة في الخارج، حيث خول البنوك بمنح حقوق الصرف للشركات المنتجة للسلع والخدمات بموجب القانون الجزائري، فيما يتعلق بالتعويض عن نفقات المهام المؤقتة في الخارج، بما في ذلك التعويضات اليومية والتعويضات اليومية الإضافية.

أما بالنسبة لشروط التطبيق، فقد حددت التعليمة، في مادتها الخامسة، مقياسا جديدا يطبق على المؤسسات الاقتصادية التي تستوفي معايير معينة ترتبط بشكل خاص برأس المال. وبالتالي، فإن المؤسسات الاقتصادية التي يساوي رأسمالها أو يفوق 30.000.000 دج "مؤهلة للحصول على حقوق الصرف" و"دون قيود سنوية على الميزانية أو عدد المهام".

## 6. دعم الشركات المصدرة في الالتزام بمعايير الأسواق المستهدفة

يجب على الشركات المصدرة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية التي تضعها الدولة المستوردة لأسباب تتعلق بحماية صحة وسلامة المواطنين وحماية البيئة. ولذلك فمن الضروري إنشاء هيئات تقوم بجمع البيانات حول المعايير المعمول بها في الأسواق الدولية لمختلف المنتجات، وتقديم التوجيه للشركات المصدرة حول الخطوات التي يجب اتخاذها للامتثال لهذه المعايير.

شهادة المنتج (certification des produits) هي النوع الأكثر شيوعًا لتقييم المطابقة. ولذلك سيكون من الضروري إنشاء مختبرات لإصدار شهادات المصادقة على المنتجات، لضمان تلبية المنتجات لمعايير محددة. وتشكل هذه الشهادات دليلاً من جانب المؤسسات المصدرة على احترامها للمعايير التي تتطلبها الأسواق المستهدفة.

لا يمكن بيع بعض المنتجات إلا إذا كانت تحمل علامة الاعتماد الوطنية (marque de certification nationale) للبلد المستورد للمنتجات. في ظل هذه الظروف، سيتعين على المصدرين الحصول على علامة التصديق الوطنية للبلد المستورد من خلال الامتثال لمتطلبات نظام إصدار الشهادات الخاص بهم.

ومن المهم أيضًا تطوير خدمات الدعم للحصول على شهادة الأيزو للشركات المصدرة. وتثبت هذه الشهادة للعملاء أن هذه الشركات تلتزم بمعايير نظام إدارة الجودة العالمية.

من جانب آخر، يؤدي وجود عدد كبير من المعايير المختلفة إلى تعقيد مهام المنتجين والمصدرين. ويمكن أن تشكل المعايير عوائق أمام التجارة. ومع ذلك، فهي ضرورية لمجموعة متنوعة من الأسباب، تتراوح بين حماية البيئة وإعلام المستهلكين والحماية المخاطر والأمن القومي.

لذلك، حرصت اتفاقيات منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية على معالجة مسألة الحواجز غير الجمركية والحواجز التقنية. ومن ثم ينبغي على الجزائر أن تحرص على احترام تعهداتها في إطار هذه الاتفاقية عند انتاج اللوائح التنظيمية والمعايير.

يهدف الملحق الخاص بالحواجز التقنية أمام التجارة (TBT) إلى ضمان أن التنظيمات التقنية والمعايير (فيما يتعلق بالسلامة والجودة والصحة وما إلى ذلك) وإجراءات الاختبار والمصادقة (homologation) لا تخلق حواجز غير ضرورية. وتنص المادة الثالثة منه على أن تتفق الدول الأطراف على أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن العوائق الفنية أمام التجارة تشكل أساس هذا الملحق.

ويفرض الملحق أيضا، على الحكومات التأكد من أن تدابير الحواجز التقنية أمام التجارة لا تخلق تميزا ضد المنتجين الأجانب (لصالح المنتجين المحليين) أو بين المنتجين الأجانب. وبموجب الاتفاقية، يجب أن تستفيد المنتجات المستوردة من أراضي أي عضو من "معاملة لا تقل رعاية" عن تلك الممنوحة للمنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني والمنتجات المماثلة التي يكون منشؤها أي بلد آخر. تنطبق هذه الضوابط على الفئات الثلاث من التدابير التي يغطيها اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة. وتنطبق هذه الضوابط على الفئات الثلاث من التدابير التي تغطيها اتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة، وهي: التنظيمات التقنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة.

كما ينبغي التنويه على أهمية آلية الاخطار، حيث أن الإخطارات هي شكل من أشكال الإشعار المسبق الذي تقدمه دولة ما للأعضاء الآخرين عن تدابيرها المقترحة التي قد يكون لها تأثير كبير في تجارة الأعضاء الآخرين. تتيح الإخطارات فرصة لأعضاء

المنظمة للتعليق على مسودة الإجراءات قبل دخولها حيز التنفيذ، ومن ثم امكانية التمييز بين المعايير الشرعية والتدابير الفنية التي تخفي نوعا من الحمائية.

### 7. تطوير خدمات اليقظة المعلوماتية للمؤسسات المصدرة.

يجب على الشركات التي ترغب في ترسيخ وجودها في السوق أن تراقب نشاط بيئتها التنافسية. ومع ذلك، فإن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تملك الموارد اللازمة لتطوير اليقظة المعلوماتية أو لا تمتلك المهارات البشرية اللازمة للقيام بذلك. وبهذه الطريقة، يصبح إنشاء خدمات اليقظة أمرًا ضروريًا لضمان القدرة التنافسية المستدامة.

وتشمل هذه الخدمات جمع ودراسة المعلومات المتعلقة بالأسواق المستهدفة للصادرات واتجاهات السوق والمنافسين والعملاء واللوائح وأي معلومات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على أعمال الشركة المصدرة. كما يشمل أيضًا مراقبة التقدم التكنولوجي واستراتيجيات المنافسين وأساليب التسويق التي يطبقونها.

في خضم انفتاح السوق الجزائرية على افريقيا فإن اقتصادها حتما سيتعرض لضغوط تنافسية شديدة. يمكن للمنافسة أن تؤثر على نمو الدخل والإنتاجية من خلال تأثيرها على هيكل الإنتاج في الاقتصاد، فضلاً عن الحوافز أو المثبطات للاستثمار والابتكار (مثل الملكية الفكرية). لكن المنافسة يمكن أن تستخدم كأحد العناصر الأساسية اللازمة لدعم النمو المرتفع والمستدام ذو القاعدة الواسعة (high sustained broad-based growth)، وهو شرط مهم للنمو الشامل.

لقد أصبح من المؤكد أنه دون يقظة اقتصادية لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يستمر في التنافس، فالمعلومات الاقتصادية وسرعة الوصول إليها وتحليلها واستغلالها لم تعد تعرض كقيود على أنها "عوامل خارجية" بل شرط يجب تناوله. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تغير أمور كثيرة إذا كان للاقتصاد أن يصبح حقا ذا صلة ومفيد بالقدر الكافي للتصدي للتحديات الرئيسية لمنطقة التبادل الحر.

وعليه، فإن الهدف من تطوير خدمات اليقظة الاستراتيجية الاستباقية والذكاء الاقتصادي هو تعزيز وتوليد فرص العمل وتحفيز الابتكار والتكيف مع التغيرات في البيئة وتحسين القدرة على التفاعل في الوقت المناسب وتجنب المفاجآت الاستراتيجية وتقليل المخاطر وعدم اليقين.

هذه اليقظة المعلوماتية مخصصة للمديرين، فهي تغذي عملية صنع القرار لديهم لجعلها استباقية ومخفضة للمخاطر، وتسمح بتحديد الفرص الجديدة من أجل تحسين النشاط التجاري (تطوير المبيعات، تقليل النفقات).

للإشارة، يعتبر تقديم خدمات اليقظة المعلوماتية للمؤسسات المصدرة من الممارسات المتبعة في الاقتصادات الكبيرة. على سبيل المثال لا الحصر، تعمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية[26] على مرافقة الشركات الصغيرة للدخول إلى الأسواق العالمية. أطلقت هيئة التجارة الدولية (ITA) برنامج "التنوع العالمي للتصدير" Global Diversity Export Initiative للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في العثور على عملاء وشركاء في الأسواق الدولية. كما تعمل الهيئة أيضا على تزويد هذه الشركات ببيانات شاملة ومفصلة لمساعدتها على فهم اتجاهات التجارة والاستثمار في الأسواق والقطاعات المستهدفة. وتشغل الهيئة (ITA) مركزًا للبيانات المرئية، مما يساعد المستخدمين على استيعاب كميات كبيرة من البيانات وتحديد الاتجاهات الناشئة واتخاذ قرارات مستنيرة.

## 8. تطوير التجارة الإلكترونية

منذ بروزها مع ظهور الإنترنت، أحدثت التجارة الإلكترونية ثورة في عالم الأعمال وغيرت بشكل جذري طريقة تفاعل الشركات والمستهلكين. توفر التجارة الإلكترونية العديد من المزايا: زيادة إمكانية الوصول للمستهلكين، وانخفاض تكاليف التشغيل للشركات، وسوق معولمة. لكنها من ناحية أخرى، تثير تحديات: يجب على الشركات أن تواجه منافسة أكبر بكثير، ويجب عليها الاستثمار في أنظمة أمنية قوية لحماية المعلومات الحساسة لعملائها، وإدارة المرتجعات والمبالغ المستردة في حالة سوء تقييم الجودة.

ويفرض قطاع التجارة الإلكترونية، مدفوعا بالتغيرات في سلوك المستهلك، ضغوطا كبيرة على الخدمات اللوجستية العالمية. يتطلب التسليم السريع، وأحيانًا في نفس اليوم، استراتيجيات التوزيع وتحسين سلاسل التوريد المحلية والدولية.

إن تبني عملية التحسين المستمر والاستثمار في التقنيات الجديدة سيكون أيضًا حاسمًا في قدرة الشركات على الاستجابة لمتطلبات السوق والاحتياجات المتغيرة للمستهلكين.

تبرز حاجة الجزائر إلى إصلاح التعليم وسوق العمل للحد من فجوة المهارات الرقمية. هناك نقص في المعروض من المهارات الرقمية، والأسوأ من ذلك، ظهور هجرة الأدمغة الرقمية الى البلدان ذات الدخل الأعلى، بما في ذلك أوروبا وأمريكا وحتى دول مجلس التعاون الخليجي.

ولا تتيح الخدمات المالية الرقمية الحالية أساسا قويا للتحول الرقمي حيث تسببت البنية التحتية وأدوات قبول المدفوعات الإلكترونية – مثل محطات نقاط البيع، وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري – في الحد من النفاذ، كما أن معظم أنظمة الدفع غير قابلة للتشغيل البيني.

ولزيادة الطلب على الخدمات الرقمية، يجب على الحكومة ليس فقط تطوير برامج محو الأمية الرقمية والتوعية الرقمية، ولكن أيضا زيادة ثقة المستهلك من خلال تعزيز أطر الأمن السيبراني، وتحديد الهوية الرقمية، وخصوصية البيانات، وحماية المستهلك.

**الخاتمة:**

اجتذبت اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية اهتماما كبيرا من المجتمع الإنمائي الدولي والمجتمع السياسي والأكاديمي وعامة الناس. أحد أسباب الاهتمام المتزايد بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هو أن إفريقيا تتحدى الاتجاه العالمي نحو المزيد من الحمائية. وفي قارة يظهر فيها تجزئة السوق كعقبة رئيسية أمام النمو والتنمية الاقتصادية، فإن هذا الاتجاه يمثل أيضا قطيعة مع الماضي. وبمساعدة منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، ستتاح للاقتصاد الأفريقي الفرصة للتغيير بسرعة أكبر، مما سيؤدي إلى زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية وزيادة اندماج القارة في الاقتصاد العالمي.

استعرضت الورقة بشكل مركز اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، التي تعتبر مبادرة رائدة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وتم إنشاؤها لخلق سوق قاري متكامل للسلع والخدمات ودعم الحركة الطبيعية لرأس المال والأشخاص. سيتم تفعيل هذا السوق من خلال الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية.

وتطرقت الى الفوائد المرجوة منها، فعلاوة على التبادل التجاري، تعتبر المنطقة مشروعا استراتيجيا في سياق التصنيع والتقدم الاقتصادي والنهوض بالقارة الأفريقية. يمكن للتكامل التجاري في أفريقيا أن يطلق العنان لإمكانات القارة في عالم متغير. فهذه الاتفاقية تَعِد بحلقة حميدة من فرص أكبر في السوق، وتحفيز المزيد من التجارة والاستثمار، والسماح بقدر أكبر من القيمة المضافة ونمو الإنتاجية ـ مما يؤدي إلى وظائف أكثر وأفضل، وبالتالي المزيد من الأسواق الموسعة.

ولكن لكي تعود الفوائد الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على البلدان والمواطنين الأفارقة، فإن العديد من عوامل تمكين السياسات الإضافية – التدابير والإصلاحات والاستثمار – تعد أيضًا أساسية، ليس أقلها في البنية التحتية وممرات النقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن تحسين مناخ الأعمال في أفريقيا.

تم إحراز تقدم ملحوظ في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. لكن الانطلاق الفعلي للتبادل التجاري بين الدول الافريقية لم يبدأ الا بصفة محتشمة، وفي إطار إطلاق برنامج تجريبي لمبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أكتوبر 2022.

وعلى الرغم من الزخم السياسي رفيع المستوى حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإن نجاحها النهائي لا يعتمد فقط على تصديق الدول الأفريقية على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بل على تنفيذها الكامل والامتثال لها، مع الاستثمار أيضًا في عوامل التمكين الضرورية. على هذا النحو، تعد ديناميكيات الاقتصاد السياسي حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين البلدان والقطاعات وداخلها أمرًا أساسيًا لفهم كيف وأين سيتم الشعور بأكبر قدر من التأثير، وبالتالي أين ونوع الدعم الخارجي الضروري والمفيد.

وقدمت الورقة عرضا حول تقدم تنفيذ الجزائر لاتفاقية المنطقة الحرة واقتصرت في العرض على بروتوكولين أساسيين هما تجارة السلع وتجارة الخدمات، ثم انضمام الجزائر لمبادرة التجارة الموجهة (GIT). وأكدت أن توقعات الجزائر بشأن ما يمكن أن تفعله أو ينبغي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تفعله مرتفعة، حيث تعتبر هذه الاتفاقية بأنها من عوامل تغيير قواعد التنافس الاقتصادية، لأنها تمتلك القدرة على تحويل اقتصاد الجزائر وزيادة حصته أفريقيا وفي التجارة العالمية.

ثم شرّحت شروط تعظيم الاستفادة من منطقة التبادل الحر الافريقية. فانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يأتي في وقت تخلق فيه البيئة العالمية المتغيرة فرصًا وتحديات كبيرة لاقتصادها. ومن الممكن أن يساعد التكامل التجاري الأكبر الجزائر على الاستفادة من الفرص التي يوفرها التغير التكنولوجي والاتجاهات الديموغرافية وتعزيز قدرة اقتصادها على الصمود في مواجهة الصدمات مثل تغير المناخ والتفتت الجيوسياسي.

تخفض منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية 90% من الرسوم الجمركية وتتضمن سياسات تهدف إلى إزالة الحواجز غير الجمركية، وبالتالي فإن الفوائد الإجمالية طويلة المدى لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من المرجح أن تكون كبيرة وأكبر من الخسائر المحتملة؛ ومع ذلك، فقد أبدى رجال الاعمال تخوفهم اذ من المرجح أن تتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالجزائر سلباً على المدى القصير.

أوضحت الورقة أيضا أن تعظيم فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيتطلب أن تقوم السلطات بوضع استراتيجيات وطنية استباقية تحدد الفرص والقيود والتدابير اللازمة. إذ يتعين على الجزائر أن تتبع سياسة صناعية مستهدفة وإصلاحات هيكلية؛ وتحديث

البنية التحتية الجمركية؛ ومعالجة التكلفة المحلية لممارسة الأعمال التجارية؛ والحد من الاختناقات وعمليات الموانئ وتكاليف النقل؛ تعزيز التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية؛ وخلق وعي مستهدف حول سياسة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن الضروري توافر مناخ قوي للاقتصاد الكلي والأعمال يتيح التنمية بقيادة القطاع الخاص، والاستثمار في رأس المال البشري والمادي، وشبكة أمان اجتماعي محدثة تحمي الفئات الأكثر ضعفا أثناء التحول إلى مسار نمو أعلى، لاغتنام هذه الإمكانيات.

ويجب على السلطات العمومية أن تقيم علاقة وثيقة مع القطاع الخاص، وأن تتأكد من الاستماع إلى احتياجاته واهتماماته، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن خلال هذه المناقشات، يتعين على المفاوضين أن يتوصلوا إلى فهم للقطاعات التي ستكون أكثر ملاءمة للتحرير، وأي القطاعات قد تستفيد من استبعادها أو تحريرها تدريجياً.

من جانب آخر، اقتصر البحث على هذه الجوانب التجارية (السلع والخدمات)، لكنه يمكن أن يمتد لمناقشة مسائل اضافية حاسمة لا تقل أهمية. فبروتوكول الاستثمار يقر بالحاجة إلى استثمارات مستدامة أكثر وأفضل ويهدف إلى توجيهها من خلال التصنيع والحد من الفقر وتطوير قطاع خاص أكثر حيوية وديناميكية، والطموح النهائي هو جعل أفريقيا وجهة للاستثمارات المستدامة.

وكذلك الشأن ببرتوكول حقوق الملكية الفكرية الذي سيغطي مختلف أشكال حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك حماية الأصناف النباتية والمؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية وحق المؤلف والحقوق المجاورة والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية، فضلاً عن التكنولوجيات الناشئة وغيرها من القضايا المعاصرة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ويمكن للبحث أن يشمل بالإضافة الى ذلك المسائل المتعلقة بالبروتوكول الخاص بقواعد وإجراءات تسوية المنازعات، بروتوكول بشأن سياسة المنافسة، التجارة الرقمية، والنساء والشباب في التجارة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الجمهورية بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم الأحد 31 أكتوبر 2021.
https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_ajtmae_mjls_alwzrae_31_10_2021_2890660ef6.pdf

[2] African Union Commission. 2015. Agenda 2063: A shared strategic framework for inclusive growth and sustainable development & a global strategy to optimize the use of Africa's resources for the benefit of all Africans". Retrieved from. https://au.int/sites/default/files/documents/33126-doc-framework_document_book.pdf.

[3] الاتحاد الافريقي، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تاريخ الاعتماد: 21 مارس 2018، تاريخ آخر توقيع: 05 فبراير 2021، تاريخ الدخول حيز التنفيذ: 30 مايو 2019.https://au.int/en/treaties/agreement-establishing-african-continental-free-trade-area.

[4] THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA SECRETARIAT, (2022), « RULES OF ORIGIN MANUAL », VOLUME 1.0 (JULY 2022), 57 p. https://au-afcfta.org/rules-of-origin.

[5] Trudi Hartzenberg, (2022), « The African Continental Free Trade Area Agreement - what is expected of LDCs in terms of trade liberalisation? », https://www.un.org/ldcportal/content/african-continental-free-trade-area-agreement-what-expected-ldcs-terms-trade-liberalisation.

[6] UNCTAD, (2021), « Non-tariff barriers: monitoring, reporting and eliminating mechanisms », https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-policy-support/monitoring-and-reporting.

[7] Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen, (2022), « MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty », © 2022 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. 176p. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099305006222230294/pdf/P1722320bf22cd02c09f2b0b3b320afc4a7.pdf.

[8] جهاد أزعور وأبيبيه آمرو سيلاسي، (2023)، " الطريق الى التكامل التجاري"، مجلة التمويل والتنمية، الصندوق النقدي الدولي، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي سبتمبر 2023 ا العدد 60 ا الرقم 3. file:///C:/Users/choukri/Downloads/FD090123-Arabic.pdf.

[9] Accords du Cycle d'Uruguay, ANNEXE 1B : Accord Général sur le Commerce des Services, OMC | Textes juridiques - ACCORD DU CYCLE D'URUGUAY (wto.org).

[10] United Nations, New York, 2015 « Central Product Classification (CPC) Version 2.1 », Department of Economic and Social Affairs Statistics, Division Statistical Papers Series M No. 77, Ver.2.1. cpcv21.pdf (un.org).

[11] RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE, « Provisional Schedules of Tariffs Concessions, Algeria draft », (2022).

[12] Trade Law Centre, (2021), « AfCFTA Rules of Origin : Introduction to the AfCFTA RoO: Key provisions, sectoral approach and outstanding issues », https://www.tralac.org/documents/resources/infographics/4328-afcfta-rules-of-origin-fact-sheet-may-2021/file.html.

[13] THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA SECRETARIAT, (2022), « RULES OF ORIGIN MANUAL VOLUME 1.0 (JULY 2022) », https://etariff.au-afcfta.org/assets/manuals/AfCFTA%20RULES%20OF%20ORIGIN%20MANUAL.pdf.

[14] RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE, (2020)v « OFFRE INITIALE D'ENGAGEMENTS SPÉCIFIQUES EN MATIÈRE DE ''COMMERCE DES SERVICES ».

[15] Pierre Latrille, (2000), « Engagements spécifiques au titre de l'AGCS », projet-pilote d'éducation à distance, Organisation Mondiale du Commerce. https://www.swisslearn.org/wto/module1/f/printables/module.pdf.

[16] Algerie presse service, « ZLECAF: l'Algérie rejoint officiellement l'initiative de commerce guidé » publie le Samedi, 16 Décembre 2023. https://www.aps.dz/economie/164059-zlecaf-l-algerie-rejoint-officiellement-l-initiative-de-commerce-guide.

[17] Roberto Echandi, Maryla Maliszewska, and Victor Steenbergen, (2022), « MAKING THE MOST OF THE African Continental Free Trade Area : Leveraging Trade and Foreign Direct Investment to Boost Growth and Reduce Poverty », The World Bank.

[18] Cercle d'action et de réflexion pour l'entreprise, (2021), «ZLECAF: L'obligation de cohérence, Quelles implications légales prévisibles à l'entrée de l'Algérie dans la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAF) ? » – Mai 2021. https://care.dz/fr/care.

[19] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2018/07/24/from-parts-to-products-wلy-trade-logistics-matter.

[20] لttps://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/628a4f9d-7faa-54bf-97b0-f6080c6d46cd/content.

[21] مصالح الوزير الأول، الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي: رفع العراقيل أمام الاستثمارات المنتجة، ديسمبر 2021.

[22] World bank, (2020), « Economy Profile of Algeria : Doing Business 2020 Indicators », https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf.

[23] Commission Bancaire de l'UMOA, (2022), « RAPPORT ANNUEL COMMISSION BANCAIRE 2021 », https://www.bceao.int/sites/default/files/2022-08/Rapport%20annuel%202021%20de%20la%20Commission%20Bancaire.pdf.

[24] نظام رقم 04-16 مؤرخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 يعدل ويتمم النظام رقم 01-07 المؤرخ في 15 محرم عام 1428 الموافق 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة .

[25] Banque d'Algerie, « INSTRUCTION N° 02-2024 DU 25 AVRIL 2024 RELATIVE AUX INDEMNITES COMPENSATRICES DE FRAIS ENGAGES A L'OCCASION DE MISSIONS TEMPORAIRES A L'ETRANGER » https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/04/Instruction-N%C2%B0-02-2024.pdf.

[26] International Trade Administration. https://www.trade.gov/global-diversity-export-initiative-events.